الزراعة في موريتانيا

محمد يسلم ولدسكان
أستاذ الاقتصاد بجامعة انواكشوط
كلية العلوم القانونية الاقتصادية

ملخص:
يعتبر انتصار الانسان على االطبيعة معيار تقاس به الأمم و الشعوب فى تقدمها أو تخلفها .
وهكذا أصبحنا نتكلم عن دول أخضعت الطبيعة وطوعتها لاشباع حاجاتها, فى حين بقيت بعض الدول تحاول جاهدة أن تقف على قدميها إلا أن ظروفها الداخلية و الخارجية لم تسعفها.
وتصنف موريتانيا من بين الدول النامية التى تعاني من الجوع وتحسب فى حزام المجاعة ذلك أنه منذ الاستقلال سنة 1960 واجهت مناخا غير ملائم بحكم قساوته الأمر الذى أدى إلى وجود اقتصاد هش ومتخلف.
تحاول هذه الورقة تقديم نبذة عن الزراعة و الأمن الغذائي فى موريتانيا من أجل معرفة إلي أي مدى يساهم هذا القطاع في سد الفجوة الغذائية المزمنة.

Résumé
Le triomphe de l'homme sur la nature est considéré comme un critère de comparaison entre les nations et les peuples dans leur progrès et leur sous-développement. C'est pourquoi on parle actuellement de pays qui ont soumis et maîtrisé la nature pour en profiter dans la satisfaction de leurs besoins, tandis que d'autres essayent inlassablement de le faire mais leurs conditions internes et externes ne le permettent pas.
La Mauritanie est l'un des pays en développement qui souffrent de la faim et qui sont exposés à la famine car depuis son indépendance en 1960, elle affronte un climat défavorable entrainant une économie friable et sous-développée.
Le présent article tente de présenter une note qui jette la lumière sur l'agriculture et la sécurité alimentaire en Mauritanie pour savoir à quel niveau ce secteur contribue-t-il à combler le vide alimentaire chronique ?

مقدمة:
يعد صراع الإنسان مع الطبيعة من أقدم الصراعات التي شهدتها الكرة الأرضية ، يحاول الإنسان فيه إخضاع الطبيعة وتوجيهها إلى إشباع حاجته بشكل نهائي أو مخففا لآلامه مستعينا في صراعه بكل أسلحته والتي كانت تعبيرا حيا عن الحقب الزمنية التي مر بها من جهة ، ومن جهة أخرى تعبيرا عن مدى ندرة الموارد التي يسعى للحصول عليها .
واليوم أصبح الانتصار في هذا الصراع معيارا تقاس به الأمم والشعوب والبلدان من حيث تقدمها وتخلفها ، وأصبحنا نتكلم عن دول أخضعت الطبيعة وطوعتها لإشباع حاجاتها مستعينة بوسائل متقدمة وسط ظروف داخلية ملائمة ، في حين بقيت بعض الدول تحاول جاهدة أن تقف على قدميها إلا أنها حتى الآن لم تفعل لأن ظروفا تحكمها منها:
ـ ما هو داخلي يتعلق بشح الموارد أو علاقات إنتاجية بدائية أو إرادة بشرية غير طموحة ، ووسائل إنتاج لا تستجيب للمتطلبات ، أو خطة تنمية موصوفة من بيوت خبرة أجنبية شوهت الهياكل الإنتاجية وشلت الاقتصاد ورسخت الأمية والعادات الاستهلاكية الترفية في هذه الشعوب
ـ أما الخارجي من الصعوبات فهو عائد أساسا إلى عدم قدرة منتجات البلاد **النامية**ـ باستثناء بعض المواد الأولية ـ على الصمود أمام منافسة السلع الأجنبية لما تقوم به هذه الدول من سياسات حمائية لسلعها ومن تأثير في أسعار سلع الدول النامية .
لقد تجلت هزيمة الفرد المتخلف في ضعفه على إخضاع الطبيعة من جهة ومن جهة ثانية في تسليمه للظروف المحيطة، مما خلق ما عرف بمشكلة الغذاء.
إن مشكلة الغذاء هي إحدى أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في الدول **النامية**، وعلامة من علامات فشل السياسات الاقتصادية التنموية والسياسية في هذه الدول
تصنف الجمهورية الإسلامية الموريتانية من بين الدول **النامية** والدول التي تعاني من الجوع وتحسب في حزام المجاعة ، ذلك أنه منذ أن حصلت موريتانيا على الاستقلال واجهت مناخا غير ملائم بحكم قساوته، إذ شهد الوسط تدهورا كبيرا خلال العقود التالية للاستقلال نتيجة تأثير الجفاف والتصحر، الأمر الذي أدى إلى وجود اقتصاد هش ومتخلف، لذلك بدأت موريتانيا تبحث عن الطرق الكفيلة لتنمية اقتصادها وإنقاذه من ديمومة التخلف.
ورغم إدراك الدولة الموريتانية لأهمية الزراعة والأمن الغذائي فإن السياسات المرسومة في إطار كل الخطط التنموية لم ترق نتائجها أبدا إلى مستوى تحديات.
وفي إطار الهدف السابق يمكن طرح التساؤل التالي مصحوبا بتساؤلات فرعية:
ـ ما مدى أهمية الزراعة والأمن الغذائي في موريتانيا
ـ ما هو مستوى العجز الغذائي في موريتانيا
ـ ما أهمية السياسات المتبعة للنهوض بالزراعة و الأمن الغذائي في موريتانيا

هذا ما سيتم الإجابة عليه من خلال البحث الذي تم تقسيمه إلى محورين أساسيين:

يركز هذا البحث على تقديم نبذة عن الزراعة والأمن الغذائي في موريتانيا وهو يهدف إلى معرفة إلى أي مدى يساهم القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ، وقد قمنا بتقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين:

الزراعة في موريتانيا

النشاط الزراعي في موريتانيا يشابه من حيث السمات العامة بنيان النشاط الزراعي في الدول **النامية**سواء من حيث استيعابه لنسبة كبيرة من اليد العاملة تقدر ب61% أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي التي تقدر ب26% وما تزال هذه المساهمة دون المستوى المطلوب نتيجة عدة عوامل منها ما هو راجع إلى طبيعة النشاط من جهة ومن جهة ثانية إلى الظروف المحيطة والتي يلعب فيها السكان وأميتهم وتخلف طرق الإنتاج دورا بارزا ، وسيتم تقسيم هذا الجزء إلى ما يلي:

أولا: محددات الزراعة في موريتانيا:

اتسمت الأراضي الموريتانية بتعاقب مواسم الجفاف وندرة الأمطار وعدم انتظامها في بعض المناطق ، وتعتبر ظاهرتي الجفاف والتصحر متقاربتين من الناحية الشكلية ومختلفتين في طبيعتهما ، حيث أنهما تؤديان دورا متكاملا في أغلب الأحيان ، ذلك أن حالة الجفاف التي تشكل ظاهرة مناخية ذات طبيعة دورية تعمل على تهيئة الحيز الجغرافي ليكون منطقة مصنفة في إطار التصحر ، وبالتالي تضعف بنية التربة وتضعف خصوبتها ، ومنها يصبح الوسط فقيرا.

ونظرا لتأثير هذين العاملين بشكل كبير منذ نهاية الستينات فقد كان لذلك وقع مباشر على الزراعة ، حيث تراجعت الزراعة المطرية والفيضية وانعدمت المراعي وانخفض منسوب المياه ونضب الكثير من البرك ، وتعاني البلاد تدهورا خطيرا في البيئة الطبيعية نتيجة لتعرية التربة بفعل التصحر والعواصف الرملية التي جعلت الرمال تتحرك باتجاه الأراضي الزراعية وحولتها إلى أراضي غير صالحة للزراعة .

وقد أدت ظاهرة الجفاف في السبعينات إلى فقدان حوالي 80% من الأراضي الخصبة ، إضافة إلى ذلك صاحب هاتين الظاهرتين نقص في منسوب الأمطار مما أدى إلى زحف الرمال .

يتسم مناخ موريتانيا بتفاوت هطول الأمطار الموسمية بمتوسط يصل إلى أقل من 30ملم في أقصى الشمال ، وأكثر من 600 ملم في الجنوب ، وتعتبر الموارد المائية العامل المحدد للخطط التنموية في القطاع الزراعي[1].

ويعتبر نهر السينغال الذي يروى أكثر من 50% من المساحة الكلية الصالحة للزراعة المصدر الأهم للمياه السطحية في البلاد ، بالإضافة إلى بحيرة كنكوصه وبعض البرك والمياه المجمعة وراء السدود ، إلا أن امتلاك أغلبية المياه السطحية من قبل أقلية غالبا ما يعطل الاستخدام ويمنع المشاعة ، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الحصيلة وتوجيهها إلى الاستهلاك الذاتي بدل تحقيق الفائض وتكوين رأس المال .

أما المنخفضات فهي منتشرة ، حيث تمتاز هذه الأودية بالنضوب في معظم فصول السنة ، مما حصر استغلالها في فصل معين وجعلها تنحصر بزراعة مواد معينة كما هو الحال في بحيرية اركيز (اترارزه) وبحيرة ألاك وبحيرة مال ، كما تنتشر السدود التي يقيمها الأفراد أو الدولة ضمن برنامجها التنموي الهادف إلى الرفع من احتياطي المياه وزيادة القدرة على التحكم فيها ، حيث تمكن المواطن من ري الأراضي التي تشكو قلة المياه ، إلا أن هذه السدود ما زالت محدودة ومحدودة القدرة الاستيعابية باستثناء بعضها مثل سد فم لكليته وتامورت انعاج ، مما جعل قدرتها التخزينية لفترات طويلة ضعيفة.

وتظهر الحاجة إلى هذه السدود الكبيرة في سنوات الجفاف ، حيث ينخفض معدل تساقط الأمطار ، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي والحيواني والنباتي نتيجة تذبذب المخزون من المياه .

ثانيا: أنواع المناطق الزراعية:

تلعب الأرض دورا فعالا في أي عنصر من عناصر الإنتاج مؤثر وفعال ، وتزايدت قيمتها بتزايد عدد السكان وتناقص حجم الأراضي الزراعية ، وفي موريتانيا بالذات حيث الطبيعة الصحراوية ومشكلة زحف الرمال وتزايد الزحف السكاني على الأراضي الزراعية ، كل هذا أدى إلى تعاظم أهمية الأرض .

تنقسم الأراضي الموريتانية إلى أرض صحراوية ومالحة وزراعية ، وهذه الأخيرة تتفاوت حسب المناطق ، وإن كانت تتركز في منطقة النهر وبعض المناطق ذات نسبة الأمطار المرتفعة ، وتنقسم إلى:

1. المناطق الزراعية المروية:

تعتبر الأراضي المروية عن طريق نهر السينغال من أهمها ، حيث تقدر بحوالي 150 ألف هكتار ، يستغل منها حوالي 8200 هكتار (6%) ، هذا بالإضافة إلى بعض المشاريع الأخرى التي يمكن ريها بالآلات مثل مشروع (قشدش[2]) .

إن أهمية هذه المناطق أدت بالحكومة إلى الاستثمار المباشر فيها ، وبالمشاركة مع دول أجنبية (الصين مثلا) للرفع من مستوى الكفاءة والمحصول وأنشأت ما يعرف بالمزارع النموذجية ، هذا بالإضافة إلى تشجيع الخواص بإعطائهم القروض ومحاولة وضع سياسة زراعية كانت الشركة الوطنية للتنمية الريفية هي أهم منفذ لهذه السياسة .

بدورها تعود زراعة النخيل في موريتانيا إلى القرن العاشر الميلادي ، وهي تزدهر في منطقة آزوغي بولاية آدرار وتوفر واحات النخيل الغذاء والعمل لحوالي 230 فلاح في وسط بيئي بالغ الصعوبة ، ويبلغ تعداد النخيل في موريتانيا 870 مليون نخلة موزعة على أربعة مناطق رئيسية هي: آدرار ، تكانت ، لعصابه ، الحوضين ، وتغطي أكثر من 5080 هكتار .

ورغم النواقص الفنية فإن إنتاج التمور في موريتانيا يصل إلى حوالي: 23 ألف طن سنويا ، بينما يصل الإنتاج الزراعي تحت النخيل إلى حوالي 10 آلاف طن ما بين خضروات وحبوب ومنتجات أخرى.[3].

---

[1] . محمد احيد ولد إسلم ، القطاع الزراعي في موريتانيا ، الواقع والآفاق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد408 ، فبراير 2013

[2] . محمد أحيد ولد إسلم ، مرجع سابق ، ص163

[3] . وزارة التنمية الريفية ، إدارة الزراعة ، تقرير حول المساحات المزروعة

تزرع الخضروات في السهول والأودية وفي واحات النخيل وعلى ضفاف النهر ، وفي المناطق التي يقترب ماؤها من السطح ، ولا تعتمد زراعة الخضروات على الأمطار وإنما على الري التقليدي ، واستخدام الأسمدة والآلات الخفيفة ، ومن أهم الخضروات التي تزرع في هذه الواحات: الطماطم والبصل والجزر والبطاطس .

2. المناطق الزراعية المطرية والفيضية:

تعتمد هذه المناطق في الأساس على الأمطار التي تتساقط في فصل الخريف لمدة 45 يوما بشكل مكثف ، وتتفاوت المناطق ، حيث تكثر هذه الأمطار في الجنوب على منطقة اترارزه وكوركول وغيدماغا ولعصابه والحوضين ، وتقل هذه الأمطار كلما اتجهنا إلى الشمال ، حيث تصبح شبه نادرة .

إن تحكم العامل الطبيعي وبدائية الوسائل المستخدمة في هذه الزراعة هما عاملان يؤثران في حجم المساحات المزروعة اعتمادا على الأمطار ، وتتراوح المساحات المزروعة ما بين 14 و 50 هكتارا في حالة انخفاض مستوى هطول الأمطار ، و111 ألف هكتار في فترة تحسن المستويات المسجلة من هطول الأمطار ، وتعتمد الزراعة المطرية على إنتاج الحبوب: الدخن ، القمح والشعير ..الخ .

ويواجه هذا النوع من الزراعة علاوة على الطبيعة المناخية القاسية مجموعة من العوائق مثل: ضعف القدرات الفنية للمزارعين ، وكذلك الإمكانات المادية لتأمين المدخلات الزراعية لكافة المزارعين ، إضافة إلى التأخر التكنولوجي وغياب البنية التحتية للتخزين والنقل ..الخ

أما الزراعة الفيضية فتوجد أساسا على ضفة نهر السنغال وفي المنخفضات التي تمكن من حصر الماء وراء السدود والحواجز ، حيث يرتفع منسوب النهر من شهر يوليو إلى سبتمبر ليغمر الأراضي الصالح للزراعة.

ومع تراجع المياه يبدأ المزارعون في زراعة الدخن والفاصوليا التي يتم حصادها في شهر يناير وفبراير ، إلا أنه لتكون كمية الماء كافية يجب أن تزيد قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء على 40% ، ويتراوح طول الأراضي المغمورة بمياه النهر في فترة الفيضان ما بين 10 و20 كلم ، وتتغير المساحات القابلة للزراعة بحسب قوة الفيضان من 3 إلى 6 آلاف هكتار ، حيث تمثل الزراعات الجافة كالحبوب ، وباستثناء الأرز الزراعات الأكثر انتشارا في المناطق الفيضية[4].

تحظى زراعة الحبوب في المناطق الفيضية بعناية خاصة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الريفية في أفق 2015 حيث يتمثل الهدف الرئيسي بتحسين المردودية وتشجيع تكوين أقطاب نشاط قادرة على خلق مصادر مدرة للدخل لفائدة الفلاحين الفقراء .

ثالثا: تطور محاصيل الزراعة:

ظلت الزراعة ولفترات متعددة راكدة ، واتسمت بتدني الإنتاجية العامة للعمل الزراعي والأرض ، فإنتاجية العمل الزراعي كانت تقدر في نهاية السبعينات ب200 دولار في السنة ، أما مردودية الهكتار من الحبوب فتقدر بحوالي 300 إلى 400 طن ، ولا شك أن هذه الأمثلة تؤكد تدني إنتاجية العمل الزراعي في موريتانيا[5] من حيث القدرة على تقديم التمويل والمواد الأولية ، وآفاق الاستخدامات الصناعية بالنسبة إلى مثيلاتها في الدول السائرة في طريق النمو ، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى معيشة السكان الريفيين إلى درجة المجاعة أحيانا . من هنا كان لا بد أن تعمل الدولة الموريتانية على التخفيف من حدة التوترات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا الوضع ، فقامت في التفكير في تحديث القطاع الزراعي وبإلغاء نظرة على محاصيل الزراعة المطرية والزراعة الفيضية والزراعة في المستنقعات الجدول1 ، نلاحظ التذبذب الواضح للمحاصيل الزراعية التي تمت دراستها ، مما يستدعى تدخل الدولة من خلال توفير المدخلات ودعم المزارعين والتمكين المستمر للمزارعين من المكننة الزراعية .

من جهة أخرى يجب إدخال زراعة القمح نتيجة لارتفاع مستوى استهلاكها الذي يعود إلى تطور العادات الاستهلاكية للمواطنين ، كذلك زراعة الأرز حتى يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى هذه المادة الحيوية

والإنتاج الزراعي ، 2007 ، ص13

[4] . وزارة التنمية الريفية ومفوضية الأمن الغذائي 2005 ، الوضعية الغذائية خلال الفترة 2005 – 2006 ، ، ص14

[5] . نفس المصدر السابق ، ص21

الجدول(1) يبين تطور المحاصيل الزراعية بحسب الزراعة والمواد المزروعة خلال الفترة (2000 – 2013) الكمية بالطن

السنوات	المطرية				المستنقعات			الفيضية		
	الدخن	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	المجموع	الدخن	الذرة الرفيعة	المجموع	الدخن	الذرة الشامية	المجموع
2000/1999	51242	6064	1363	58669	8915	1196	10111	9815	1196	10111
2001/2000	62771	3750	611	67132	3689	528	4217	3689	528	4217
2002/2001	38601	4587	82	43270	896	403	1299	896	403	1299
2003/2002	14734	586	33	15353	270	53	423	270	53	423
2004/2003	60194	5902	1574	67670	4710	2300	7010	4710	2300	710
2005/2004	10659	823	768	12250	800	554	1354	800	554	1354
2006/2005	54377	4221	799	59397	1982	1545	3527	1982	1545	3527
2007/2006	54063	4955	488	59506	1172	580	1752	1172	580	1752
2008/2007	73776	4941	441	69158	5538	7548	13086	5538	7540	13086
2009/2008	61994	2318	223	64535	3121	421	3542	3112	421	3542
2010/2009	77154	8081	206	85441	623	653	1276	623	653	1276
2011/2010	93791	3344	606	94741	1753	510	2263	1753	510	2263
2012/2011	7489	612	146	8247	1279	0	1279	1279	0	1279
2013/2012	98950	3284	29	102.263	4364	4358	8722	4364	4358	8722

المصدر: وزارة التنمية الريفية في موريتانيا للأعوام:2007–2013 . مصلحة الإحصاءات الزراعية

يتبين من خلال الجدول أن إنتاج مادة الدخن في تناقص مستمر ، وهو ما يمكن ملاحظة تأثيره على وضع محاصيل الزراعة الفيضية ، وإذا نظرنا إلى مادة الذرة الشامية نلاحظ انعدامها في زراعة المستنقعات وتناقصها في الزراعة المطرية والفيضية ، ويعود هذا الهبوط إلى مجموعة من الأسباب بعضها يتعلق بالظروف الطبيعية ، والبعض الآخر يتعلق بالمزارعين أنفسهم .

الجدول (2) يبين تطور المحاصيل من المناطق الزراعية المطرية والمروية خلال الفترة 2000 – 2013

السنوات	المطرية				المروية			
	الدخن	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	المجموع	الدخن	الذرة الشامية	الأرز	المجموع
2000/1999	51242	6064	1363	58669	1649	1508	86463	89620
2001/2000	62771	3750	611	67132	1682	3974	76200	818856
2002/2001	38601	4587	82	43270	618	108	58809	59535
2003/2002	14734	586	33	15353	248	88	85272	85608
2004/2003	60194	5902	1574	67670	698	532	78999	80229
2005/2004	10659	823	768	12250	69	83	85533	85685
2006/2005	54377	4221	799	59397	368	62	89500	89930
2007/2006	54063	4955	488	59506	144	0	49607	49751
2008/2007	63776	4941	441	69158	0	0	54000	54000
2009/2008	61994	2318	223	645354	0	0	64453	64453
2010/2009	77154	8081	206	85441	0	0	53561	53561
2011/2010	93791	3344	606	97741	0	0	134447	134447
2012/2011	7489	612	146	8247	1279	0	158921	160.200
2013/2012	98950	3284	29	102.261	4364	0	184.217	188.581

المصدر: وزارة التنمية الريفية . مرجع سابق ، ص : 25

نلاحظ من خلال الجدول(2) التذبذب الدائم في الإنتاج وقد يكون ذلك راجع بشكل أساسي إلى اختلاف التساقطات المطرية التي تشهدها المنطقة ، بينما نلاحظ القفزة الكبيرة التي تمت في الإنتاج خلال الفترة (2010 – 2011) التي تعود بشكل أساسي إلى التدابير المتخذة من قبل الدولة والمتمثلة في استصلاح بعض الأراضي ومنحها لحملة الشهادات ، مما انعكس إيجابا في زيادة الإنتاج وامتصاص جزء من البطالة .

إلا أن هذا التذبذب في الإنتاج لا تكمن خطورته في زيادته أو نقصانه ، وإنما في عدم القدرة على بناء سياسة أمن غذائي هادفة ومجدية .

الأمن الغذائي في موريتانيا

الأمن الغذائي هو اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليأتي مرافقا لمصطلحات أخرى كالأمن الوطني والأمن الاستراتيجي والأمن الاجتماعي وغيرها من المصطلحات التي أريد بطرحها التنبيه إلى ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف من آثارها وإزالة جميع الأضرار الناجمة منها

يقصد بشكل عام بمفهوم الأمن الغذائي توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة لكل أفراد المجتمع وفي كل الأوقات بالأسعار التي تتناسب ودخولهم[6].

الأمن الغذائي لم يعد يهتم به من وجهة عسكرية فحسب ، فقد أصبح الجانب الاقتصادي يلعب دورا بارزا فيما يتطلبه سد هذا العجز من الإجراءات الاقتصادية ، وفي ظل هذه الأخير يعني العجز بشكل عام اختلال التوازن بين الصادرات والواردات الغذائية ، وهذا الاختلال لغير صالح الدولة يعني بكل سهولة أنها تستهلك أكثر مما تنتج ، وهذا ما يترتب عليه أحد أمرين: إما محاولة سد العجز عن طريق الاستيراد أو محاولة سد العجز عن طريق المحفزات من الداخل والرفع من الإنتاجية المحلية والإنتاج ، وهذا ما يتطلب رؤوس الأموال بوصفها محركا للتنمية.

وهذا هو جوهر المشكل في الكثير من الدول المتقدمة وسيتم تقسيم هذا المحور إلى ما يلي:

أولا: مفهوم الأمن أو العجز الغذائي:

ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الآراء والاتجاهات التي تبحث في تحديد مفهوم الغذائي لدولة أو لمنطقة ما مميزين في بحوثهم بين عدة مفاهيم منها العجز الغذائي ، سوء التغذية ، نقص الغذاء ، انعدام الاكتفاء الذاتي ، الفجوة الغذائية .

إن تعدد المفاهيم وبالذات في الفترة الأخيرة جعلها شبه متقاربة

6 . عامر اللوزي ، الفجوة الغذائية العربية ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، العدد: 5 ، 2008 ، ص2

وقد يترادف بعضها ، ويمكن أن نميز بين:

أ. الأمن الغذائي:

ب. العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية أو نقص الغذاء

ج. سوء التغذية

أ. الأمن الغذائي:

توجد عدة مفاهيم لهذا المفهوم تختلف باختلاف الإنطلاقة والهدف المنوي تحقيقه والوسائل المتبعة ، وذلك كالتالي[7]:

المفهوم الأول: يعني الأمن الغذائي لمجتمع ما توفير المتطلبات الغذائية الأساسية للوجود الآدمي مع ضمان حد أدنى لها بشكل منتظم ومستمر و ميسر لجميع الأفراد في حدود دخولهم المتاحة ، ويتم ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد .

المفهوم الثاني: يعني الأمن الغذائي إمكانية مواجهة مخاطر الأزمات في نطاق السلع التي يزيد فيها الطلب عن العرض

المفهوم الثالث: الأمن الغذائي هو توفير السلع الغذائية بالقدر الذي يلبي احتياجات المواطنين بالسعر المناسب لذوي الدخول المحدودة.

من هذه المفاهيم يمكن استخلاص أن الأمن الغذائي يتضمن درأ خطر الجوع ، ويعني أيضا عدم السماح بموت المواطنين بسبب الجوع ، كما يحدث في الكثير من الدخل **النامية** وبالذات الإفريقية منها.

ب. العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية:

تعرف الفجوة الغذائية بأنها: الفرق بين المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية والإنتاج المحلي منها ، ويتمثل المتاح للاستهلاك في الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافا إليه كمية الواردات ناقصا كمية الصادرات من السلع الغذائية[8] ، والفجوة الغذائية بهذا التعريف تشمل الوضع الغذائي الراهن وفق عادات الاستهلاك للدولة وبالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية.

أما العجز الغذائي فهو مرادف لمفهوم الفجوة ، سواء كان العجز في الإنتاج المحلي أو عجز في القدرة الشرائية أو هما معا .

ج. سوء التغذية:

يجب أن نفرق بين مفهوم سوء التغذية ونقص التغذية ، وحيث يطلق المفهوم الأول عادة على توفر الغذاء أو جزء منه لكن بنسب متفاوتة ، حيث نجد السكان يعتمدون على نوعية معينة ، حيث تعاني المجتمعات الزراعية عادة من سوء التغذية ، أما مفهوم نقص التغذية فهو أقرب إلى مفهوم العجز حيث يعني عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك أو عدم التناسب بين المتوفر من الغذاء وما نحتاجه للاستهلاك.

يوجد مفهوم كان له الارتباط الوثيق بمفهوم الأمن الغذائي ألا وهو مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي والذي اعتبره الاقتصاديون جميع مقادير الكميات المستوردة من كل سلعة إلى كمية الإنتاج الذاتي منها ثم طرح مقدار المخزون والصادرات من هذه السلعة.

ثانيا: تشخيص الوضعية الغذائية لموريتانيا:

زيادة على وضعيتها الجيو- طبيعة تواجه موريتانيا عجزا مطريا شبه دائما ونقصا مزمنا في مجال إنتاج الحبوب (30% من الحاجيات هي التي تتم تغطيتها) وهذا العجز المطري إضافة إلى موجات الجراد التي تجتاح البلد والتي قد تتكرر هو السبب في الأزمات الغذائية التي تحدث من حين لآخر ، ويشكل الفقراء وخاصة منهم الأطفال والنساء والمسنين والعاجزين أول ضحاياها ، فالهشاشة كبيرة وعدم استقرار المواد الغذائية في فترات الشح يؤدى إلى مصاعب جمة في الحياة اليومية للأسر .

وهذا خلق تتابع للأزمات الظرفية (الجفاف - اجتياح الجراد - الفيضانات - موجات البرد - الآفات الزراعية ...الخ) وضعية أمن غذائي شبه بنيوية أثرت بعمق في الوسط الريفي وجعلت ظروف معيشة السكان هشة وصعبة ، ويعتبر الاختلال في آليات الأمن الغذائي مصدر جزء كبير من المشاكل الغذائية الحالية وهو الذي يساهم إلى درجة كبيرة في زيادة حدة الأزمات.

ويبقى سوء التغذية مشكلة خطيرة في موريتانيا وخاصة بالنسبة للسكان الفقراء في المناطق الريفية الذين يتعرضون كذلك لمشاكل عدم الأمن الغذائي وعدم النفاذ المباشر أو المالي إلى الخدمات الأساسية والعادات الغذائية السيئة للأسر والأفراد المرتبطة بالتقاليد وطرق العيش ، ويتسبب سوء التغذية (قلة الغذاء ، النقص في جودة الغذاء) وبجميع أشكاله في الوفيات والأمراض وخاصة عند النساء والأطفال وبصفة عامة يرتبط سوء التغذية بثلث وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات ، ويتوزع سوء التغذية الحاد وهو بنسبة 12.7% بين الشكل المعتدل (11.7%) وشكل أكثر حدة (1%) ، وتتفاقم نسبة تفشي نقص الوزن عند الأطفال الأقل من 5 سنوات ، حيث انتقلت من 39.4% سنة 2008 إلى 43% سنة 2010 ، وتبين المؤشرات زيادة ملحوظة في نسبة الأسر التي تعاني من صعوبات مزمنة في تلبية حاجياتها الغذائية[9].

أ. الوضعيات الهشة والأولويات الوطنية:

إن القطاعات الرئيسية التي تساهم في الأمن الغذائي بموريتانيا هي التنمية الحيوانية والزراعة والصيد التي تحتوي على مقدرات مهمة إذا ما استغلت الاستغلال الأمثل ، يمكن أن تحد بصفة ملحوظة من مشاكل عدم الاستقرار الغذائي وتساهم في استيعاب آثار وتقلبات المناخ ، وما قد يحدث من تغيرات وكوارث .

وقد نتج انعدام الأمن الغذائي عن الاختلالات المذكورة آنفا وانجر عنه الفقر المتزايد الذي تسبب فيه في شبه حلقة مفرغة وخاصة في الوسط الريفي ، حيث وصلت نسبة الفقر 59.4% سنة 2008[10].

وقد جعلت هشاشة ظروف المعاش في الوسط الريفي والضعف المتزايد لسكان الأحياء الهامشية بالمدن نصف مليون من الأشخاص يعيشون بصفة دائمة في وضعية من عدم الاستقرار

---

[7] . محمد ولد اعمر ، الأمن الغذائي في موريتانيا ، بحث لنيل دبلوم في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1993 – 1994م ، ص37

[8] . سالم اللوزي ، الفجوة الغذائية العربية ، مرجع سابق ، ص2

[9] . وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية 2011 ، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا ، ، ص30

[10] . وزارة التنمية الريفية ومفوضية الأمن الغذائي في موريتانيا ، الوضعية الغذائي خلال الفترة 2009 – 2010 ، دجمبر2010 ، ص13

الغذائي ، ويمكن لهذا الرقم أن يرتفع ليطال ثلثي السكان في السنوات التي تشهد ارتفاعا في عجز الإنتاج أو في حالة حدوث كوارث طبيعية .

وقد أطلقت الحكومة بدعم من شركائها برامج تستهدف السكان ذوي الأوضاع الهشة في الوسط الريفي وخاصة في المناطق الحدودية ، واستفاد من هذه البرامج أيضا جزء من السكان شبه الحضريين والحضريين الذين عانوا هم الآخرين من مشاكل التموين وعدم الاستقرار الغذائي.

وتنفذ باستمرار برامج لما بعد الأزمات بدعم المناطق الأكثر تضررا بالهشاشة الغذائية والبنيوية أو تزويدها بالبنية التحتية الإنتاجية ، وتقع المسؤولية الرئيسية في مجال الأمن الغذائي في موريتانيا على المديين المتوسط والطويل على قطاعات التنمية الريفية والصيد والتجارة والصناعة بالنسبة للجوانب المتعلقة بتوفير المواد الغذائية من خلال تحسين إنتاجية الأنظمة الزراعية من جهة والواردات والصناعات الغذائية من جهة ثانية.

وفيما يخص تسيير عدم الأمن الغذائي فإن أهم الأنشطة التي تقوم بها مفوضية الأمن الغذائي المكلفة من طرف الحكومة بأمور من بينها: تصور وتنفيذ وتنسيق ومتابعة وتقييم التدخلات العمومية في وضعيات الإسعافات الغذائية والكوارث الطبيعية ، وذلك بتنسيق وثيق مع القطاعات الوزارية وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمن الغذائي.

واعتبارا للطابع البنيوي لعدم الاستقرار الغذائي في موريتانيا ولتعدد الكوارث الطبيعية وللطابع الخاص المحدد لآليات مواجهة الأزمات الغذائية ، فإنه من الضروري للبلد أن يتسلح باستراتيجية وطنية حقيقية وفعالة للأمن الغذائي تعد وتنفذ في الفترة ما بين 2011 – 2015 للتكفل بإشكاليات الإنتاج والتسويق واستغلالية المنتجين وهشاشة الأسر وأنظمة الإنتاج و الأسواق والأسعار ، كما أنه من الضروري أن تواصل السلطات العمومية تنفيذ برامج الحد من هشاشة الفقراء أمام الصدمات الداخلية والخارجية وتسيير الحالات الاستعجالية والأزمات.

ب. التغذية والأولويات الوطنية:

يشكل سوء التغذية لدى الأطفال ما بين سن 0 و 5 سنوات مشكلة كبرى على مستوى جميع ولايات الوطن وبصفة خاصة على مستوى المناطق والمجموعات الأكثر فقرا ، ويصل سوء التغذية الحاد إلى 12.7% ، مع وجود تباينات كبيرة بين مختلف المناطق الجغرافية في البلاد ، وتعتبر مناطق الوسط (19.3%) والجنوب (16.8%) والجنوب الشرقي (12.5%) أكثر تضررا ، أما منطقة الشمال (6.4%) فهي النسبة الأقل[11].

وهكذا تنقسم البلاد إلى منطقتين: الولايات التي يتسع فيها سوء التغذية: (الوسط ـ الجنوب ـ الشرق) يتراوح بين 12.5% و20% ، والولايات الأقل تأثرا (الشمال ـ انواكشوط ـ اترارزه) بأقل من 10% مهما كان الفصل.وقد تجاوزت مناطق الجنوب والوسط حد الاستعجال الذي حددته المنظمة العالمية للصحة ب15%[12] . وقد ظلت نسبة نقص الوزن لدى الأطفال خلال العقد الأخير مرتفعة في حدود 30% دون تغيير يذكر في موريتانيا ، ولا تزال هذه الوضعية مقلقلة نظرا لأسباب منها: تأثر النمو البدني والعقلي لدى الأطفال الذين يشكلون الخطر على نمو أجيال المستقبل . ولا تزال أسباب سوء التغذية معقدة ومتعددة ، حيث ترتبط بالوضعية الصحية العامة للصحة وصحة وغذاء الأمن والعادات الغذائية العائلية (عدم اللجوء إلى الرضاعة الطبيعية اللازمة وعدم إدخال بعض الأغذية التكميلية..الخ) وتوفر الأغذية المختلفة الغنية بالمكونات الأساسية وتوفر شروط النظافة والحصول على الماء الشروب والصرف الصحي ، وتتمثل المؤشرات الأساسية لسوء التغذية فيما يلي:

ـ سوء التغذية بمختلف أشكاله المتسبب في 30% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة

ـ قد يتسبب سوء التغذية بتأخر النمو وضعف المقاومة ضد الالتهابات وتزايد الإصابة بالأمراض ، كما أنه قد يكون سببا في العجز والوفاة.

ـ تصل نسبة تفشي سوء التغذية الحاد إلى 12.7% موزع بين الشكل العادي (11.7%) والشكل الخطير (1.0%)

ـ تقع نسبة سوء التغذية المزمنة الإجمالية في حدود 18.8% مع وجود فروق كبيرة بين مختلف المناطق

ـ يصيب نقص الوزن تقريبا طفلا من أصل 3 (27.9%) مع إصابة 1 من أصل 40 طفل (2.9%) بالشكل الخطير

ـ مهما تكن نوعية سوء التغذية (حادة ، مزمنة ، نقص الوزن) فإن شريحة الأطفال في السن ما بين 12 و 23 شهرا تبقى أكثر تعرضا.

إضافة إلى ما سبق فإن مشاكل المتعلقة بسوء التغذية ونقص المواد الغنية وعدم توفر المياه الصالحة للشرب والضعف في مجال التحمل والمتابعة والتقييم خاصة في مجال صحة الأم والطفل ، هي عوامل داخلية لسوء التغذية. ويرتبط سوء التغذية المزمن أو التأخر في النمو ارتباطا وثيقا بالفقر وتوجد عدة إشارات لتفشي سوء التغذية المزمنة بين مختلف الفئات الخمسية ، ويمكن أن يؤدى تحليل التباين إلى فهم أحسن لأسباب سوء التغذية والمساعدة في تحديد التدخلات لصالح السكان الأكثر احتياجا . إن إنشاء المجلس الوطني لتطوير التغذية في شهر فبراير 2010 والمصادق على مخطط العمل القطاعي للتغذية يبرهنان على التزام الدولة ببلوغ الهدف في إطار أهداف الألفية للتنمية: تقليص نسبة الأشخاص الذين يعانون من المجاعة إلى 50% . وتسعى الأهداف المرسومة للفترة 2011 – 2015 إلى تحسين الوضع الغذائي من خلال[13]:

1. تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير التغذية
2. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لبقاء الطفل
3. وضع مخطط عمل وطني في مجال التغذية
4. تنفيذ لبروتكول الوطني للتكفل بسوء التغذية

---

[11] . مفوضية الأمن الغذائي في موريتانيا ، مجلة مرصد الأمن الغذائي ، العدد10 ، ابريل 2009 ، ص13

[12] . وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص36

[13] . Ministere des affaires economiques et du developpment, strategie Nationale de securité alimentaires pour la mauritanie aux horisons 2015 et vision 2030 mars 2012 P 23

5. إجراء تقييم موضوعي لجميع نظريات ومقاربات العمل لمختلف المتدخلين واقتراح خطة عمل وطنية للتدخل في مجال التغذية
6. دعم تكوين الفنيين المهتمين في مجال التغذية
7. إشراك المجموعات في مجال الترقية والوقاية الغذائية
8. المتابعة المنتظمة للوضعية الغذائية للسكان المحتاجين إضافة إلى تعيين وكلاء مراقبين في مجال الإنذار المبكر .

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن موريتانيا تتمتع بموارد طبيعة وبشرية كبيرة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يمكن أن يستغل لتقريب المسافات بين عدة مناطق في العالم .

كما يمكن توسع وتنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب خاصة إذا قامت الدولة باستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية والاستثمار في المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي كبناء السدود وبناء المستودعات ، وتملك موريتانيا آفاقا واعدة إذا تمت إعادة توزيع ملكية الأراضي بحيث تتلاءم مع التطور التكنولوجي .

كما أن زيادة الوعي بأهمية القطاع ومكانته في الاقتصاد الوطني وتطوير الخبرات لدى الفلاحين حول استخدام المكننة الزراعية ووضع آليات للتسويق سيكون له الأثر الكبير في تطور الزراعة وبلوغ الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

وبشكل عملي يجب تبني القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي من خلال إدخال الأمن الغذائي كمحور من محاور الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر باعتباره المرجعية الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة ، يضاف إلى ذلك إدخال زراعة القمح ودعمها لمكانة المادة في العادات الغذائية للفرد الموريتاني وكذلك تطوير زراعة الأرز.

إن القضاء على العجز الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي في موريتانيا لن يتم إلا بالقضاء على كل المسببات أو على الأقل التخفيف منها ، وهذا ما يدعونا إلى الإشارة إلى بعض التوصيات التي قد تكون مهمة لتحقيق الأمن الغذائي في موريتانيا:

1. زيادة إنتاج وإنتاجية محاصيل الغذاء وتطوير إنتاجية صغار المزارعين وذلك عبر إعادة التعليم والتأهيل والتدريب للفلاحين والمشتغلين بالزراعة بشكل دائم ومنظم ، وعبر تقديم الإرشاد الزراعي في جميع المجالات
2. تطوير كفاءة استغلال الموارد الطبيعية
3. تطوير الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية
4. تطوير البنيات الأساسية
5. ضمان وصول الغذاء بالكميات و النوعيات الموصى بها للفئات والمناطق الأقل نموا
6. تنمية فرص الاستثمار الزراعي والمشروعات المشتركة في هذا المجال
7. إنتاج البذور المحسنة وتوفيرها للفلاحين وهو ما يتطلب معاهد ومخابر للبحث العلمي تنطلق من الواقع لتنتج ما يتلاءم معه
8. الضمان الاجتماعي والصحي للفلاحين والضمان ضد الجفاف والكوارث إذ لا بد من إنشاء صندوق خاص يدفع للفلاحين تعويضا عن الخسائر الناجمة عن القوة القاهرة بأشكالها المختلفة وإعطاء دخول تقاعدية عن الشيخوخة والعجز والبطالة

إن تنمية القطاع الزراعي هي حجر الأساس في تنمية الاقتصاد الموريتاني والعربي شريطة الترابط بين الخطط التنموية الزراعية وخطط التنمية للاقتصاد القومي ككل ، وهذا ما يدعو إلى ضرورة التعاون العربي من أجل مواجهة الصعاب وخلق سياسة عربية نافذة للأمن الغذائي.

الهوامش:

1) ولد إسلم ، محمد احيد ، القطاع الزراعي في موريتانيا ، الواقع والآفاق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد:408 ، فبراير 2013
2) ولد اعمر ، محمد ، الأمن الغذائي في موريتانيا ، بحث لنيل دبلوم في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1993 – 1994م
3) عامر اللوزي ، الفجوة الغذائية العربية ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، العدد5 ، 2008